

شركة ثروة للاستثمار - ش.م.ك. (مقفلة)  
دولة الكويت

البيانات المالية  
للفترة من 11 سبتمبر 2006 (تاريخ التأسيس) إلى 31 ديسمبر 2007  
مع  
تقرير مراقب الحسابات المستقل

شركة ثروة للاستثمار - ش.م.ك. (مقفلة)  
دولة الكويت

البيانات المالية  
للفترة من 11 سبتمبر 2006 (تاريخ التأسيس) إلى 31 ديسمبر 2007  
مع  
تقرير مراقب الحسابات المستقل

المحتويات

صفحة	تقرير مراقب الحسابات المستقل
3	الميزانية العمومية
4	بيان الدخل
5	بيان التغيرات في حقوق المساهمين
6	بيان التدفقات النقدية
24 – 7	إيضاحات حول البيانات المالية

## تقرير مراقب الحسابات المستقل

السادة المساهمين المحترمين  
شركة ثروة للاستثمار - ش.م.ك. (مقفلة)  
دولة الكويت

### تقرير البيانات المالية

لقد دققت البيانات المالية المرفقة لشركة ثروة للاستثمار - ش.م.ك. (مقفلة) (الشركة) والتي تتضمن الميزانية العمومية كما في 31 ديسمبر 2007 وبيانات الدخل والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للفترة من 11 سبتمبر 2006 (تاريخ التأسيس) إلى 31 ديسمبر 2007 وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى .

### مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن إعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة ووفقا لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية كما هي مطبقة في دولة الكويت من مسؤولية إدارة الشركة . تتضمن هذه المسؤولية إعداد وتطبيق ومراقبة نظام الرقابة الداخلي المتعلق بإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة بحيث لا تتضمن أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ ، وكذلك اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة وعمل التقديرات المحاسبية المعقولة وفقا للظروف الملثمة .

### مسؤولية مراقب الحسابات

إن مسؤوليتي هي إبداء الرأي حول البيانات المالية بناء على التدقيق الذي قمت به . لقد قمت بالتدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب الالتزام بأخلاق المهنة وتخطيط وتنفيذ إجراءات التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية لا تتضمن أخطاء مادية .

تشتمل إجراءات التدقيق الحصول على الأدلة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في البيانات المالية . يتم اختيار الإجراءات استنادا إلى رأي مدقق الحسابات ، وتشتمل على تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ . ولتقييم تلك المخاطر ، يأخذ مدقق الحسابات في الاعتبار نظام الرقابة الداخلي لإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة بغرض تصميم إجراءات التدقيق الملثمة للظروف وليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلي . ويتضمن التدقيق تقييم مدى ملثمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة ، وكذلك تقييم شامل لعرض البيانات المالية .

باعترادي أن الأدلة المؤيدة التي تم الحصول عليها توفر أساسا معقولا يمكنني من إبداء رأي حول البيانات المالية .

### الرأي

برأيي ، إن البيانات المالية تظهر بصورة عادلة - من جميع النواحي المادية - المركز المالي لشركة ثروة للاستثمار - ش.م.ك. (مقفلة) كما في 31 ديسمبر 2007 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للفترة من 11 سبتمبر 2006 (تاريخ التأسيس) إلى 31 ديسمبر 2007 وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية كما هي مطبقة في دولة الكويت .

### تقرير المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

برأيي كذلك ، إن البيانات المالية تتضمن ما نص عليها قانون الشركات التجارية والنظام الأساسي للشركة ، وأنني قد حصلت على المعلومات التي رأيتها ضرورية لأداء مهمتي . وأن البيانات المالية تتضمن ما نص قانون الشركات التجارية لسنة 1960 والتعديلات اللاحقة له والنظام الأساسي للشركة ، وأن الشركة تمسك حسابات منتظمة ، وأن الجرد أجري وفقا للأصول المرعية ، وأن المعلومات المالية والواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة ، وفي حدود المعلومات التي توفرت لدى لم تقع خلال الفترة من 11 سبتمبر 2006 (تاريخ التأسيس) إلى 31 ديسمبر 2007 مخالفات لقانون الشركات التجارية لسنة 1960 والتعديلات اللاحقة لها أو النظام الأساسي للشركة على وجه يؤثر ماديا في المركز المالي للشركة أو نتائج أعمالها .

تبين أيضا أنه خلال تدقيقي لم يرد الى علمي وجود أية مخالفات مادية لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال الفترة من 11 سبتمبر 2006 (تاريخ التأسيس) إلى 31 ديسمبر 2007 على وجه يؤثر ماديا في المركز المالي للشركة أو نتائج أعمالها .

د . شعيب عبدالله شعيب  
مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 33  
البيع وشركاهم  
عضو في RSM العالمية

دولة الكويت  
18 مارس 2008

شركة ثروة للاستثمار - ش.م.ك. (مقفلة)  
الميزانية العمومية  
31 ديسمبر 2007  
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

31 ديسمبر 2007	إيضاح	الموجودات
4,429,648	3	النقد والنقد المعادل
7,583,085	4	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
1,199,800	5	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
1,447,952	6	قروض ممنوحة للغير
4,442,765	7	استثمارات متاحة للبيع
183,505	8	استثمار في شركة زميلة
300,000	9	استثمار في شركات تابعة غير مجمعة
187,231	10	موجودات ثابتة
11,028	11	موجودات غير ملموسة
<b>19,785,014</b>		
		<u>المطلوبات وحقوق المساهمين</u>
		مطلوبات:
574,944	12	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
298,850	13	المستحق إلى أطراف ذات صلة
4,619		مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
<b>878,413</b>		مجموع المطلوبات
		حقوق المساهمين:
15,000,000	14	رأس المال
379,942	15	احتياطي اجباري
189,971	16	احتياطي اختياري
153,716		التغيرات التراكمية في القيمة العادلة
<b>3,182,972</b>		أرباح مرحلة
<b>18,906,601</b>		مجموع حقوق المساهمين
<b>19,785,014</b>		

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (26) تشكل جزءاً من البيانات المالية

عادل جاسم عبدالله النجادة  
نائب رئيس مجلس الإدارة

فهد سالم يوسف الحميضي  
رئيس مجلس الإدارة

للفترة من 11 سبتمبر 2006 (تاريخ التأسيس) إلى 31 ديسمبر 2007	إيضاح	
		إيرادات :
2,534,709	17	صافي إيرادات الإستثمار
1,886,357	18	أتعاب و عمولات
843,456	19	إيرادات فوائد
<b>5,264,522</b>		
		مصاريف وأتعاب أخرى :
(1,231,433)	20	عمومية وإدارية
(24,012)		مصاريف فوائد
(127,549)		خسائر فروق عملات أجنبية
(24,675)	6،3	مخصص الانخفاض في القيمة
(57,438)	11 ، 10	الإستهلاك والإطفاء
<b>3,799,415</b>		ربح الفترة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة
(34,195)	21	حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
(2,335)	22	حصة الزكاة
(10,000)		مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
<b>3,752,885</b>		صافي ربح الفترة

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (26) تشكل جزءا من البيانات المالية

شركة ثروة للاستثمار - ش.م.ك. (مقفلة)  
 بيان التغيرات في حقوق المساهمين  
 للفترة من 11 سبتمبر 2006 (تاريخ التأسيس) إلى 31 ديسمبر 2007  
 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

المجموع	أرباح مرحلة	التغيرات التراكمية في القيمة العادلة	احتياطي اختياري	احتياطي اجباري	رأس المال
15,000,000	-	-	-	-	15,000,000
153,716	-	153,716	-	-	-
153,716	-	153,716	-	-	-
3,752,885	3,752,885	-	-	-	-
3,906,601	3,752,885	153,716	-	-	-
-	(569,913)	-	189,971	379,942	-
<b>18,906,601</b>	<b>3,182,972</b>	<b>153,716</b>	<b>189,971</b>	<b>379,942</b>	<b>15,000,000</b>

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (26) تشكل جزءاً من البيانات المالية

شركة ثروة للاستثمار - ش.م.ك. (مقفلة)

بيان التدفقات النقدية

للفترة من 11 سبتمبر 2006 (تاريخ التأسيس) إلى 31 ديسمبر 2007  
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

للفترة من 11 سبتمبر 2006 (تاريخ التأسيس) إلى 31 ديسمبر 2007	
	<b>التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :</b>
3,799,415	ربح الفترة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة
(2,534,709)	تسويات :
(1,886,357)	صافي إيرادات استثمار
(843,456)	أتعاب و عمولات
57,438	إيرادات فوائد
4,619	الاستهلاك والإطفاء
24,675	مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
24,012	مخصص الانخفاض في القيمة
(1,354,363)	مصاريف فوائد
(5,228,280)	التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية :
(198,679)	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
(1,462,578)	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
528,414	قروض ممنوحة للغير
897,245	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
(6,818,241)	أتعاب إدارية مستلمة
	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية
	<b>التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية :</b>
(4,289,049)	شراء استثمارات متاحة للبيع
(238,697)	شراء موجودات ثابتة
(17,000)	شراء موجودات غير ملموسة
(183,505)	المدفوع لاستثمار في شركة زميلة
(1,150)	المدفوع لاستثمار في شركات تابعة غير مجمعة
179,904	توزيعات أرباح مستلمة
(24,012)	مصاريف فوائد مدفوعة
831,447	إيرادات فوائد مستلمة
(3,742,062)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
	<b>التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية :</b>
15,000,000	المحصل من إصدار رأس المال
15,000,000	صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية
4,439,697	النقد والنقد المعادل في نهاية الفترة (إيضاح 3)

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (26) تشكل جزءاً من البيانات المالية

1 - التأسيس والنشاط

تأسست شركة ثروة للاستثمار - شركة مساهمة كويتية (مفقلة) (الشركة) بموجب عقد تأسيس موثق لدى وزارة العدل - ادارة التسجيل العقاري والتوثيق تحت رقم 6156/ جلد 1 بتاريخ 28 أغسطس 2006 . وقد تم قيد الشركة بالسجل التجاري بتاريخ 28 أغسطس 2006 تحت رقم 116195 ، وهي مسجلة كشركة استثمار لدى بنك الكويت المركزي .

تتضمن الأنشطة الأساسية للشركة ما يلي :

- الإستثمار في القطاعات العقارية والصناعية والزراعية وغيرها من القطاعات الإقتصادية ، وذلك من خلال المساهمة في تأسيس الشركات المتخصصة أو من خلال شراء أسهم أو سندات هذه الشركات في مختلف القطاعات و ذلك في دولة الكويت والخارج .
- المساهمة في التأسيس أو التملك الجزئي للشركات في مختلف القطاعات.
- إدارة أموال المؤسسات العامة والخاصة وإستثمار هذه الأموال في مختلف القطاعات الإقتصادية بما فيها إدارة المحافظ المالية والعقارية .
- تقديم إعداد الدراسات والإستشارات الفنية والاقتصادية والتقييمية ودراسة المشاريع المتعلقة بالإستثمار وإعداد الدراسات اللازمة لذلك للمؤسسات والشركات .
- الوساطة في عمليات الإقراض والإقتراض .
- القيام بالأعمال الخاصة بوظائف مديري الإصدار للسندات والاسهم التي تصدرها الشركات والهيئات ووظائف أمناء الإستثمار .
- التمويل والوساطة في عمليات التجارة الدولية .
- تقديم القروض للغير في مختلف القطاعات مع مراعاة أصول السلامة المالية في منح القروض ومع المحافظة على إستمرارية السلامة للمركز المالي للشركة طبقاً للشروط والقواعد والحدود التي يضعها بنك الكويت المركزي .
- التعامل والمتاجرة في سوق القطع الأجنبي وسوق المعادن الثمينة داخل دولة الكويت وخارجها لحساب الشركة فقط.
- العمليات الخاصة بتداول الأوراق المالية من شراء وبيع أسهم وسندات الشركات والهيئات الحكومية والمحلية والدولية.
- القيام بكافة الخدمات التي تساعد على تطوير وتدعيم قدرة السوق المالية والنقدية في الكويت وتلبية حاجاته وذلك كله في حدود القانون وما يصدر عن بنك الكويت المركزي من إجراءات أو تعليمات .
- إنشاء صناديق الإستثمار لحسابها ولحساب الغير وطرح وحداتها للاكتتاب والقيام بوظيفة أمين الإستثمار أو مدير الإستثمار للصناديق الإستثمارية التأجيرية في الداخل والخارج طبقاً للقوانين والقرارات السارية في الدولة (وذلك بعد موافقة بنك الكويت المركزي) .

إن عنوان الشركة المسجل هو : برج البحر - الدور 17 ، 18 ، 19 - شارع أحمد الجابر - شرق - دولة الكويت .

بلغ عدد موظفي الشركة 29 موظفاً كما في 31 ديسمبر 2007 .

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 18 مارس 2008 . إن الجمعية العمومية السنوية للمساهمين لديها الصلاحية لتعديل البيانات المالية بعد إصدارها .

## 2 - السياسات المحاسبية الهامة

### أ - أسس الإعداد :

تم إعداد البيانات المالية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية كما هي مطبقة في دولة الكويت لمؤسسات الخدمات المالية التي تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي . وتتطلب هذه التعليمات تطبيق كافة المعايير الدولية للتقارير المالية ، باستثناء متطلبات معيار المحاسبة الدولي 39 حول المخصص المجمع والتي تم إستبدالها بمتطلبات بنك الكويت المركزي حول تكوين حد أدنى للمخصص العام ، كما هو مبين في السياسة المحاسبية للأدوات المالية .

يتم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل وبعض الاستثمارات المتاحة للبيع المدرجة بالقيمة العادلة . إن إعداد البيانات المالية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إجراء بعض الآراء والتقديرات والافتراضات في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للشركة . لقد تم الإفصاح عن الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة في إيضاح 2 (ع)

### المعيار والتعديلات على المعيار والجارية التأثير في 2007

طبقت الشركة المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 "الأدوات المالية : الإفصاحات" والتعديلات المتممة لمعيار المحاسبة الدولي رقم 1 "عرض البيانات المالية" والمتعلقة بتعديل وإضافة إفصاحات متعلقة بالأدوات المالية والمخاطر المتعلقة بها والإفصاحات عن رأس المال على التوالي .

### المعيار الصادر وغير جاري التأثير

إن المعيار التالي قد تم إصداره من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ، ولكنها غير جارية التأثير ولم تطبق من قبل الشركة حتى الآن :

### معيار المحاسبة الدولي رقم 1 "عرض البيانات المالية" (المعدل)

إن تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 1 (المعدل) والذي سوف يصبح جاري التأثير في الفترات السنوية التي ستبدأ في أو بعد 1 يناير 2009 ، سوف يؤثر على عرض البيانات المالية ليعزز من فائدة المعلومات المعروضة .

### ب - النقد والنقد المعادل :

يتضمن النقد والنقد المعادل في نقد في الصندوق وودائع تحت الطلب لدى البنوك والتي تستحق خلال فترة 3 شهور أو أقل والقابلة للتحويل إلى مبالغ معروفة من النقد والتي تتعرض لمخاطر غير مادية من حيث التغيرات في القيمة .

إضافة إلى ذلك ، ووفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي ، تكون الشركة مخصص عام بحد أدنى بنسبة 1% على الوكالة قصيرة الأجل .

### ج - المدينون :

يتم الاعتراف بمدينين بالقيمة العادلة وتقاس فيما بعد بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية ناقصا مخصص الانخفاض الدائم في القيمة . إن مخصص الانخفاض الدائم في قيمة المدينين يثبت عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن الشركة غير قادرة على تحصيل ديونها خلال المدة الأصلية للمدينين . تكمن صعوبات المدينين المالية الجوهرية في احتمالية أن المدين سيكون معرضا لإشهار إفلاسه أو إعادة الهيكلة المالية أو عدم الانتظام أو عدم السداد ، وتدل تلك المؤشرات على أن أرصدة المدينين قد انخفضت قيمتها بصفة دائمة . إن قيمة المخصص هي الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة باستخدام معدل الفائدة الفعلية الأصلي . يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب مخصص ، ويتم الاعتراف بمبلغ الخسارة في بيان الدخل . في حال عدم تحصيل أرصدة المدينين ، يتم إعدامها مقابل حساب المخصص المتعلق بالمدينين ، إن السداد اللاحق للمبلغ السابق إعدامه يدرج من خلال بيان الدخل .

د - الموجودات المالية :

تقوم الشركة بتصنيف الموجودات المالية في الفئات التالية : استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل وقروض ومدنيين واستثمارات متاحة للبيع . إن هذه التصنيفات تعتمد على الغرض الذي تم شراؤها من أجله ويحدد من قبل الإدارة عند الاقتناء .

استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

تشتمل هذه الفئة على بندين فرعيين هما : استثمارات محتفظ بها بغرض التداول واستثمارات قد تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل عند الاقتناء :

أ - يتم تصنيف الاستثمار كمحتفظ به لغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤه أساساً لغرض بيعه في المدى القصير أو إذا كان جزءاً من محفظة استثمارات تدار معاً ولها اتجاه فعلي حالي نحو تحقيق أرباح في المدى القصير أو كانت مشتقة لم يتم تصنيفها وفعالة كأداة تحوط .

ب - يصنف الاستثمار من قبل الإدارة عند الاقتناء إذا كان التصنيف يلغي أو يقلل بشكل كبير عدم التوافق في القياس والتحقق الذي سيظهر بخلاف ذلك ؛ أو إذا كان مدار ويتم تقييم أدائه وعمل تقرير داخلي به على أساس القيمة العادلة وفقاً لإدارة مخاطر موثقة أو استراتيجية استثمارية .

إن الاستثمارات في هذه الفئة تصنف كموجودات متداولة في حالة الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة أو من المتوقع تحققها خلال 12 شهراً من تاريخ الميزانية العمومية .

قروض ومدنيون

إن القروض والمدنيين ليست من مشتقات الموجودات المالية التي لها دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وكذلك ليست مدرجة في سوق نشط . تنشأ القروض والمدنيين عندما تقوم الشركة بتقديم الأموال والبضائع أو الخدمات مباشرة للمدين مع عدم وجود النية للمتاجرة في المدنين . يتم تصنيف القروض والمدنيين كموجودات متداولة إلا إذا كان استحقاقهم بعد 12 شهر من تاريخ الميزانية العمومية فيتم تصنيفهم كموجودات غير متداولة .

استثمارات متاحة للبيع

إن الاستثمارات المتاحة للبيع ليست من مشتقات الموجودات المالية وهي إما تم تصنيفها في هذه الفئة أو أنها غير متضمنة في أي من التصنيفات الأخرى ويتم تصنيفها كموجودات غير متداولة ما لم يكن لدى الإدارة نية استبعاد الاستثمار خلال 12 شهراً من تاريخ الميزانية العمومية .

يتم الاعتراف بعمليات شراء وبيع الاستثمارات في تاريخ المتاجرة - هو التاريخ الذي التزمت فيه الشركة بشراء أو بيع الموجودات . يتم الاعتراف بالاستثمارات مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملات لجميع الموجودات المالية التي لا تسجل بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل .

بعد التحقق المبدئي ، يتم تسجيل الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والاستثمارات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة ، يتم إدراج القروض والمدنيين بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية . إن القيمة العادلة للاستثمارات المسعرة مبنية على سعر آخر أمر شراء . يتم احتساب القيمة العادلة للاستثمارات التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أو الأوراق المالية غير المدرجة) عن طريق استخدام أسس التقييم . تتضمن أسس التقييم استخدام عمليات تجارية بحتة حديثة ، وذلك بالرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة أو بالاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصصة أو باستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة .

يتم إثبات أية أرباح أو خسائر محققة أو غير محققة خاصة بالاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل في بيان الدخل . ويتم إدراج الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع في التغيرات التراكمية في القيمة العادلة ضمن بيان التغيرات في حقوق المساهمين .

نظرا لعدم توفر طريقة موثوق بها لقياس الاستثمارات المتاحة للبيع ، فإنه يتم إدراجها بالتكلفة ناقصا خسائر الهبوط في القيمة ان وجدت .

في حالة استبعاد أو هبوط قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع ، فإنه يتم تحويل أية تغييرات سابقة في القيمة العادلة والتي سبق تسجيلها في حقوق الملكية إلى بيان الدخل .

يتم إلغاء الاعتراف بالاستثمار (كلية أو جزئية) هي أحد الحالتين : عندما ينتهي الحق في الحصول على التدفقات النقدية من هذا الاستثمار أو عندما تحول الشركة حقها في الحصول على التدفقات النقدية من الاستثمار وفي أي من :

- أ - إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصة بالملكية من قبل الشركة .
  - ب - عندما لا يتم تحويل أو الاحتفاظ بجميع المخاطر والعوائد للاستثمار ولكن تم تحويل السيطرة على الاستثمار .
- عندما تحتفظ الشركة بالسيطرة ، فيجب عليها إدراج الاستثمار لحدود نسبة مشاركتها فيه .

في تاريخ كل ميزانية عمومية تقوم الشركة بتقييم وتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود انخفاض في قيمة أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية . في حالة أوراق الملكية المصنفة كاستثمارات متاحة للبيع فإن أي انخفاض دائم أو مؤثر في القيمة العادلة للاستثمار بحيث يصبح أقل من تكلفة الاستثمار يؤخذ في الاعتبار عند تحديد ما إذا كان هناك انخفاض في القيمة . في حالة وجود أي دليل على حدوث انخفاض في قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع فإن إجمالي الخسارة التراكمية - الفرق بين تكلفة الاقتناء والقيمة العادلة الحالية مخصوما منها أي خسائر انخفاض في القيمة لهذه الاستثمارات والتي سبق الاعتراف بها في الأرباح والخسائر - تحول من حقوق الملكية إلى بيان الدخل . إن خسائر الانخفاض في القيمة المعترف بها في بيان الدخل للاستثمارات المتاحة للبيع لا يتم عكسها من خلال بيان الدخل .

إن القروض والمدينون معرضة لمخاطر الائتمان نتيجة لهبوط قيمة القرض في حالة وجود دليل موضوعي بأن الشركة لن يتمكن من تحصيل كل المبالغ المستحقة . إن مبلغ المخصص هو الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة القابلة للإسترداد وهي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة متضمنة المبالغ القابلة للإسترداد من الضمانات والرهونات مخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي أو سعر الفائدة الحالي للقروض ذات الفائدة الثابتة أو المتغيرة على التوالي . يتم إدراج خسائر الهبوط في القيمة في بيان الدخل .

إضافة إلى ذلك وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي ، الشركة تقدم مخصص عام بحد أدنى 1% على التسهيلات الائتمانية النقدية بعد استبعاد بعض فئات الضمانات المقيدة وغير الخاضعة لمخصص محدد .

#### هـ- الشركات الزميلة :

إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يكون للشركة تأثير جوهري ، وليس سيطرة ، على سياساتها المالية والتشغيلية . تتضمن البيانات المالية حصة الشركة من نتائج وموجودات ومطلوبات الشركات الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية من تاريخ البداية الفعلية للتأثير الجوهري حتى الزوال الفعلي لهذا التأثير الجوهري ، فيما عدا الاستثمارات المصنفة كاستثمارات محتفظ بها لغرض البيع حيث يتم المحاسبة عنها تحت المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 5 الموجودات غير المتداولة المتاحة للبيع والعمليات غير المستمرة . وفقا لطريقة حقوق الملكية فإن الاستثمارات في الشركات الزميلة تدرج في الميزانية العمومية بالتكلفة المعدلة بأثر أي تغير لاحق لتاريخ الاقتناء في حصة الشركة في صافي موجودات الشركة الزميلة مخصوما منها أثر أي انخفاض للقيمة لكل استثمار على حدة .

يتم استبعاد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن المعاملات مع الشركات الزميلة مقابل الاستثمار في الشركة الزميلة في حدود حصة الشركة من الشركة الزميلة.

إن أي زيادة في تكلفة الاقتناء عن صافي القيمة العادلة لحصة الشركة من الموجودات، المطلوبات والالتزامات المحتملة المعترف بها للشركة الزميلة كما في تاريخ عملية الاقتناء ، يتم الاعتراف بها كشهرة . وتظهر الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمار في الشركات الزميلة . يتم مراجعة رصيد الشهرة بتاريخ الميزانية العمومية المجمعة للتحقق من انخفاض القيمة . إن أي زيادة في صافي القيمة العادلة لحصة الشركة من الموجودات والمطلوبات والالتزامات المحتملة المعترف بها عن تكلفة الاقتناء بعد إعادة التقييم يتم إدراجها مباشرة ضمن بيان الدخل .

## و - الموجودات الثابتة :

تتضمن التكلفة المبدئية للموجودات الثابتة سعر الشراء وأي تكلفة مباشرة مرتبطة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل . يتم إعادة إدراج المصاريف المتكبدة بعد تشغيل الموجودات الثابتة ، مثل التصليحات والصيانة والتجديد الكامل في بيان الدخل في الفترة التي يتم تكبد هذه المصاريف فيها . في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أن المصاريف قد أدت إلى زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من استخدام إحدى الموجودات الثابتة إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً ، فإنه يتم رسملة هذه المصاريف كتكلفة إضافية على الموجودات الثابتة .

تظهر الموجودات الثابتة بالتكلفة ناقصا للإستهلاك المتراكم وخسائر الهبوط في القيمة . عند بيع أو استبعاد الموجودات ، يتم استبعاد تكلفتها واستهلاكها المتراكم من الحسابات ويخرج أي ربح أو خسارة ناتجة عن استبعادها في بيان الدخل .

يتم احتساب الإستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة لبنود الموجودات الثابتة كما يلي :

سنوات	أثاث	معدات مكتبية
4		
3		

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الإستهلاك دورياً للتأكد من أن الطريقة وفترة الإستهلاك متفتحتين مع المنفعة الاقتصادية المتوقعة من بنود الموجودات الثابتة .

## ز - موجودات غير ملموسة :

## برامج الحاسب الآلي

إن تراخيص برامج الحاسب الآلي المشتراة يتم رسملتها على أساس تكلفة الاقتناء وأي تكلفة مرتبطة مباشرة بجعلها جاهزة للاستعمال ، يتم إطفاء هذه التكاليف على مدى العمر الإنتاجي المقدر لها ثلاث سنوات .

## ح - انخفاض قيمة الموجودات الملموسة وغير الملموسة :

في تاريخ كل ميزانية عمومية، تقوم الشركة بمراجعة القيم الدفترية للموجودات الملموسة وغير الملموسة للتأكد فيما إذا كان هناك دليل على خسائر انخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على خسائر الانخفاض، يجب تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لاحتساب خسائر الانخفاض في القيمة (إذا وجد). إذا لم يكن من الممكن احتساب القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد ، يجب على الشركة تقدير القيمة القابلة للاسترداد من وحدة توليد النقد للأصل التابع لها.

القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة ، أيهما أعلى . يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب . يجب أن يكون سعر الخصم يعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد للأصل المقدر (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في بيان الدخل ، إلا إذا كانت القيمة الدفترية الحالية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة انخفاض قيمة الأصل كانخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الانخفاض في القيمة، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفترى للأصل (أو وحدة توليد النقد) بسبب عكس خسارة انخفاض القيمة عن المبلغ الدفترى الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الاعتراف بأية خسارة من انخفاض قيمة الأصل خلال السنوات السابقة، يجب الاعتراف بعكس خسارة الانخفاض مباشرة في بيان الدخل إلا إذا كانت القيمة الدفترية الحالية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الانخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

ط - الدائنون :

يتم إدراج الدائنين مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي .

ي - المخصصات :

تسجل المخصصات فقط عندما يكون على الشركة التزام قانوني حالي أو محتمل ، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقاً صادراً للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام .

ك - مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين :

يتم احتساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقاً لقانون العمل الكويتي في القطاع الخاص و عقود الموظفين . ان هذا الالتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف ، فيما لو تم انتهاء خدماته في تاريخ الميزانية العمومية ، وهو يقارب القيمة الحالية لهذا الالتزام .

ل - تحقق الإيراد :

يتضمن الإيراد القيمة العادلة للمبالغ المستلمة أو المدينة عن بيع استثمارات أو تقديم خدمات ضمن النشاط الاعتيادي للشركة .

تقوم الشركة بتحقيق الإيرادات عندما يكون من الممكن قياسها بصورة موثوق بها ، وأنه من المرجح أن المنافع المستقبلية الاقتصادية سوق تتدفق للشركة ، وأن بعض الخصائص قد تم التأكد منها لكل من عمليات الشركة كما هو مذكور أدناه . وأن مبلغ الإيرادات لا يعتبر مقياس بصورة موثوق بها إلا إذا تم تصفية كل الالتزامات المتعلقة بالبيع .

#### أرباح بيع الاستثمارات

تقاس أرباح بيع الاستثمارات بالفرق بين المتحصل من البيع والقيمة الدفترية للاستثمار في تاريخ الاستبعاد ، ويتم إدراجها في تاريخ البيع .

#### توزيعات الأرباح

يتم التحقق من إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت حق الشركة في استلام تلك الدفعات.

#### إيرادات الفوائد

تحتسب إيرادات الفوائد ، على أساس نسبي زمني وذلك باستخدام طريقة الفائدة الفعلية .

#### أتعاب الإدارة

تحتسب أتعاب الإدارة على أساس الاستحقاق .

م - العملات الأجنبية :

تقيد المعاملات بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي بأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات . ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بتاريخ الميزانية العمومية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ . أما البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة فيتم إعادة تحويلها وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة . إن البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة على أساس التكلفة التاريخية لا يعاد تحويلها .

تدرج فروق التحويل الناتجة من تسويات البنود النقدية أو من إعادة تحويل البنود النقدية في أرباح وخسائر الفترة . أما فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كالأستثمارات في الأدوات المالية والمصنفة كالأستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل فتدرج ضمن أرباح أو خسائر التغير في القيمة العادلة . إن فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كالأستثمارات في الأدوات الملكية والمصنفة كالأستثمارات متاحة للبيع فتدرج ضمن "التغيرات التراكمية في القيمة العادلة" ضمن بيان التغيرات في حقوق الملكية .

ن - موجودات الأمانة :

لا يتم التعامل مع الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة أو الوكالة على أنها من موجودات الشركة وبالتالي لا يتم إدراجها ضمن هذه البيانات المالية .

س - الأدوات المالية :

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في الميزانية العمومية النقد والنقد المعادل ، المدينين ، الأستثمارات ، القروض الممنوحة للغير ، الدائنين والمستحق إلى أطراف ذات صلة . يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتعلقة بالأدوات المالية وقياسها في السياسات المحاسبية المتعلقة بها والمتضمنة في هذا الإفصاح .

يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية طبقاً لمضمون الاتفاقيات التعاقدية . إن الفوائد والتوزيعات والأرباح والخسائر التي تتعلق بالأداة المالية المصنفة كمطلوبات تدرج كمصروف أو إيراد . إن التوزيعات على حاملي هذه الأدوات المالية المصنفة كحقوق ملكية فيتم قيدها مباشرة على حقوق الملكية . يتم إظهار موجودات ومطلوبات الأدوات المالية بالصافي عندما يكون للشركة حق قانوني ملزم لتسديد الموجودات والمطلوبات بالصافي وتنوي السداد إما بالصافي أو ببيع الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد .

ع - الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة :

إن الشركة تقوم ببعض التقديرات والافتراضات تتعلق بأسباب مستقبلية . إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال الفترة . قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات .

(أ) الآراء

من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للشركة والمبينة في إيضاح 2 ، قامت الإدارة بإبداء الآراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية .

1 - تصنيف الأستثمارات :

عند اقتناء الأستثمار ، تقوم الشركة بتصنيف الأستثمارات "بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" أو "متاحة للبيع" . تتبع الشركة إرشادات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتصنيف تلك الأستثمارات .

تقوم الشركة بتصنيف الأستثمارات "بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" إذا تم اقتناؤها مبدئياً بهدف تحقيق الربح القصير الأجل أو إذا تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل عند الاقتناء ، حيث أن من الممكن تحديد قيمتها العادلة . يتم تصنيف جميع الأستثمارات الأخرى كالأستثمارات "متاحة للبيع" .

2 - هبوط قيمة الأستثمارات :

تعتبر إدارة الشركة أن "الأستثمارات المتاحة للبيع" قد تعرضت لهبوط في قيمتها عند وجود هبوط مؤثر أو مطول للقيمة العادلة عن التكلفة . إن تحديد ما إذا كان الهبوط مؤثر أو مطول قد يتطلب آراء هامة .

## (ب) التقديرات والافتراضات

إن الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في تاريخ الميزانية العمومية والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية للقيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة كما يلي :

## 1 - خسائر الهبوط في القيمة للقروض الممنوحة للغير :

تقوم الشركة بمراجعة القروض الممنوحة للغير بشكل ربع سنوي لتحديد ما إذا كان هنالك ضرورة احتساب مخصص وإدراجه ضمن بيان الدخل . بالتحديد ، إن قرار الإدارة مطلوب في تقدير المبالغ والوقت للتدفقات النقدية المستقبلية عند احتساب قيمة المخصص .

## 2 - القيمة العادلة للاستثمارات غير المسعرة :

تقوم الشركة باحتساب القيمة العادلة للاستثمارات التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط أو متاح عن طريق استخدام أسس التقييم . تتضمن أسس التقييم استخدام عمليات تجارية بحتة حديثة ، وذلك بالرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة أو بالإعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة أو بإستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة . إن هذا التقييم يتطلب من الشركة عمل تقديرات عن التدفقات النقدية المستقبلية والمخصومة والتي هي عرضة لأن تكون غير مؤكدة .

## 3 – النقد والتقد المعادل

31 ديسمبر 2007	
321,224	نقد في الصندوق ولدى البنوك
3,113,593	ودائع قصيرة الأجل
1,004,880	وكالة قصيرة الأجل (خلال 90 يوم)
4,439,697	
(10,049)	ناقصاً : مخصص الأنخفاض في القيمة
4,429,648	

يتراوح معدل الفائدة الفعلي على الودائع قصيرة الأجل بين 6% و 6.5% سنوياً ، ويبلغ معدل العائد على الوكالة قصيرة الأجل 9% سنوياً وأن متوسط فترة الاستحقاق 12 يوم .

إن الودائع قصيرة الأجل بمبلغ 2,111,866 دينار كويتي مرهونة مقابل تسهيلات سحب على المكشوف ممنوحة من قبل أحد البنوك المحلية .

## 4 – استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

31 ديسمبر 2007	
3,982,750	أوراق مالية مسعرة محتفظ بها لغرض المتاجرة – محلية
3,600,335	محافظ محتفظ لغرض المتاجرة - أجنبية
7,583,085	

إن الحركة خلال الفترة كما يلي :

31 ديسمبر 2007
7,456,637
126,448
<b>7,583,085</b>

صافي حركة الإستثمارات  
أرباح غير محققة من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال  
بيان الدخل (إيضاح 17)

5 - مدينون وأرصدة مدينة أخرى

31 ديسمبر 2007
140,644
316,586
672,526
16,056
24,519
12,009
17,460
<b>1,199,800</b>

المستحق من الشركة الكويتية للمقاصة  
أتعاب إدارة مستحقة  
أتعاب تشجيعية مستحقة  
مصاريق مدفوعة مقدما  
تأمينات مستردة  
فوائد مستحقة  
المدفوع مقدماً مقابل تأسيس صناديق استثمار

إن القيمة العادلة للمدينون والأرصدة المدينة الأخرى تقارب قيمتها الدفترية كما في 31 ديسمبر 2007 .

6 - قروض ممنوحة للغير

31 ديسمبر 2007
1,462,578
(14,626)
<b>1,447,952</b>

قروض ممنوحة  
مخصص الانخفاض في قيمة القروض

إن القروض الممنوحة للغير تصنف "كقروض ومدينون" . إن سياسة الشركة في إحتساب مخصصات الإنخفاض في قيمة القروض الممنوحة للغير تتفق من جميع النواحي المادية مع متطلبات بنك الكويت المركزي المتعلقة بالمخصصات المحددة.

وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي ، تم تكوين مخصص عام بنسبة 1% على التسهيلات الائتمانية النقدية بعد استبعاد بعض فئات الضمانات المقيدة وغير الخاضعة لمخصص محدد .

إن القروض الممنوحة للغير تحمل معدل فائدة 2% سنوياً فوق معدل سعر الخصم المعلن من بنك الكويت المركزي ، تستحق على أقساط ربع سنوية .

7 - استثمارات متاحة للبيع

31 ديسمبر 2007
137,384
4,161,846
143,535
<b>4,442,765</b>

غير مسعرة :  
أسهم ملكية - أجنبية  
صناديق - محلية  
صناديق - أجنبية

إن الحركة خلال الفترة كما يلي :

31 ديسمبر	
2007	
4,289,049	الإضافات
153,716	التغيرات في القيمة العادلة
<b>4,442,765</b>	

لم يكن من الممكن قياس القيمة العادلة لاستثمارات غير مسعرة بقيمة 280,919 دينار كويتي نظرا لعدم توفر طريقة موثوق بها لتقدير القيمة العادلة لهذه الاستثمارات ، وبالتالي تم إدراجها بالتكلفة ناقصا خسائر الهبوط في القيمة ، إن وجد .

إن الاستثمارات المتاحة للبيع مقومة بالعملات التالية :

31 ديسمبر	
2007	
4,161,846	دينار كويتي
280,919	دولار أمريكي
<b>4,442,765</b>	

8 – استثمار في شركة زميلة

31 ديسمبر	النشاط	اسم الشركة الزميلة
2007	الأساسي	
183,505	تجارة عامة	شركة ثروة السعودية – ذ.م.م.
<b>183,505</b>		

لم تقم الشركة باحتساب حصتها في نتائج أعمالها في الشركة الزميلة حيث تم تأسيسها خلال الفترة ولم تبدأ أي نشاط كما في تاريخ الميزانية العمومية .

9 – استثمار في شركات تابعة غير مجمعة

31 ديسمبر	النشاط	اسم الشركة التابعة
2007	الأساسي	
50,000	عقارية	شركة ثروة العقارية – ذ.م.م.
250,000	تجارة عامة	شركة ثروة الخليجية للتجارة العامة والمقاولات – ذ.م.م.
<b>300,000</b>		

لم تقم الشركة بتجميع استثماراتها في هذه الشركات حيث أن الشركات التابعة لم تبدأ أي نشاط كما في تاريخ الميزانية العمومية ، ولذلك تعتبر غير مادية للبيانات المالية المرفقة .

10 - موجودات ثابتة

المجموع	معدات مكتبية	أثاث	التكلفة : إضافات
238,697	51,116	187,581	كما في 31 ديسمبر 2007
<b>238,697</b>	<b>51,116</b>	<b>187,581</b>	
(51,466)	(16,314)	(35,152)	الإستهلاكات المتراكمة : المحمل على الفترة
<b>(51,466)</b>	<b>(16,314)</b>	<b>(35,152)</b>	كما في 31 ديسمبر 2007
<b>187,231</b>	<b>34,802</b>	<b>152,429</b>	صافي القيمة الدفترية : كما في 31 ديسمبر 2007

11 - موجودات غير ملموسة

تتمثل الموجودات غير الملموسة في مبالغ مدفوعة لبرامج الحاسب الآلي .

31 ديسمبر 2007	التكلفة : إضافات
17,000	كما في 31 ديسمبر 2007
<b>17,000</b>	
(5,972)	الإطفاءات المتراكمة : المحمل على الفترة
<b>(5,972)</b>	كما في 31 ديسمبر 2007
<b>11,028</b>	صافي القيمة الدفترية : كما في 31 ديسمبر 2007

12 - دائنون وأرصدة دائنة أخرى

31 ديسمبر 2007	مصاريف مستحقة
511,269	مستحق لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي
34,195	مستحق للزكاة
2,335	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المستحقة
10,000	إجازات مستحقة
17,145	
<b>574,944</b>	

13 - أرصدة ومعاملات الأطراف ذات الصلة

قامت الشركة بمعاملات متنوعة مع أطراف ذات صلة ضمن النشاط الاعتيادي كالمساهمين ، أفراد الإدارة العليا ، الشركات الزميلة وبعض الأطراف ذات الصلة الأخرى والتي تخص التمويل وخدمات أخرى . إن الأسعار وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات يتم الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة .



17 – صافي إيرادات الإستثمار

للفترة من 11 سبتمبر 2006 (تاريخ التأسيس) إلى 31 ديسمبر 2007	
179,904	إيرادات توزيعات أرباح
2,228,357	أرباح محققة من بيع استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
126,448	أرباح غير محققة من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل (إيضاح 4)
<b>2,534,709</b>	

18 – أتعاب وعمولات

للفترة من 11 سبتمبر 2006 (تاريخ التأسيس) إلى 31 ديسمبر 2007	
165,380	أتعاب إدارية
196,698	عمولات
790,418	أتعاب إدارة المحافظ وأتعاب إدارية أخرى
702,957	أتعاب تشجيعية
18,338	أتعاب إكتتاب
12,566	أتعاب أخرى
<b>1,886,357</b>	

19 – إيرادات فوائد

للفترة من 11 سبتمبر 2006 (تاريخ التأسيس) إلى 31 ديسمبر 2007	
42,128	حسابات تحت الطلب
685,484	ودائع قصيرة الأجل
113,041	قروض ممنوحة للغير
2,803	استثمارات
<b>843,456</b>	

20 – مصاريف عمومية وإدارية

للفترة من 11 سبتمبر 2006 (تاريخ التأسيس) إلى 31 ديسمبر 2007	
892,701	تكلفة الموظفين
80,970	دعاية و إعلانات
15,545	أتعاب استشارية
15,793	أتعاب مهنية
130,416	مصاريف إيجار
96,008	أخرى
<b>1,231,433</b>	

21 – حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

تم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من ربح الفترة ، بعد خصم المحول إلى الاحتياطي الاجباري .

22 – حصة الزكاة

تم احتساب حصة الزكاة بواقع 1% من ربح الشركة طبقا لقانون 46 / 2006 ومرسوم وزارة المالية رقم 2007/58 الذي يعتبر جاري التأثير ابتداء من 10 ديسمبر 2007 .

23 – موجودات أمانة

إن إجمالي قيمة الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة أو الوكالة كما في 31 ديسمبر 2007 مبلغ 146,512,569 دينار كويتي .

24 – الأدوات المالية وإدارة المخاطر

تستخدم الشركة ضمن نشاطها الاعتيادي بعض الأدوات المالية الأولية مثل النقد والنقد المعادل ، الاستثمارات ، المدينين ، قروض ممنوحة للغير ، والدائنين ، ونتيجة لذلك فإنها الشركة تتعرض للمخاطر المشار إليها أدناه . كما أن الشركة لا تستخدم في الوقت الحالي مشتقات الأدوات المالية لإدارة تعرضها لهذه المخاطر .

أ - مخاطر الائتمان:

إن خطر الائتمان هو خطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسببا خسارة مالية للطرف الآخر . إن الموجودات المالية التي قد تعرض الشركة لمخاطر الائتمان تتمثل بشكل رئيسي في النقد والنقد المعادل والقروض الممنوحة للغير .

تقوم الشركة بإدارة تسهيلات الائتمانية بهدف تحقيق التنويع ومستوى عائد الأرباح المناسب للمخاطر .

تقوم الشركة أثناء ممارسة نشاطها الاعتيادي بتنويع التمويل في التسهيلات الائتمانية المختلفة والهدف الأساسي هو تحقيق أرباح للمساهمين ولكن في نفس الوقت تقوم الشركة بالتأكد من جودة التسهيلات الائتمانية . تستمر الشركة في تحقيق الموازنة المثالية بين العائد وجودة إئتمان المحفظة .

قروض ممنوحة للغير مضمونة بالضمانات المقبولة التي تثبت مخاطر الائتمان المتعلقة بها .

**(1) أعلى تعرض لمخاطر الائتمان قبل الحصول على ضمانات أو تعزيزات ائتمانية**

الحد الأعلى للتعرض 31 ديسمبر 2007	مخاطر الائتمان المتعلقة بالموجودات في الميزانية العمومية كما يلي :
4,429,648	النقد والنقد المعادل
1,199,800	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
1,447,952	قروض ممنوحة الغير
<b>7,077,400</b>	

**(2) توزيع الموجودات المالية**

31 ديسمبر 2007	التوزيع الجغرافي
15,221,996	الكويت
2,493,455	دول مجلس التعاون الخليجي
1,387,799	أخرى
<b>19,103,250</b>	

**ب- مخاطر السيولة:**

هي مخاطر مواجهة الشركة صعوبة في توفير الأموال لمقابلة الالتزام المتعلقة بالأدوات المالية . لإدارة هذه المخاطر، تقوم الشركة بتقييم المقدرة المالية لعملائها بشكل دوري ، وتستثمر في الودائع البنكية والاستثمارات الأخرى القابلة للتسييل السريع.

**(1) عملية إدارة مخاطر السيولة**

إن عملية إدارة السيولة لدى الشركة ، كما هي مطبقة في الشركة تشتمل على :

- التمويل اليومي ، عن طريق مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من مواجهة المتطلبات .
- الاحتفاظ بالمحافظ المالية ذات الموجودات السوقية العالية القابلة للتسييل السريع كضمان يغطي أي انقطاع غير متوقع في التدفقات النقدية.
- مراقبة نسب السيولة في الميزانية العمومية تجاه المتطلبات الداخلية والتنظيمية.
- إدارة التركيز والمستوى لاستحقاق الديون.

(2) إن استحقاقات الموجودات والمطلوبات كما في 31 ديسمبر 2007 هي كما يلي :

المجموع	من سنة إلى 5 سنوات	من 3 أشهر إلى 12 شهر	من شهر إلى 3 أشهر	حتى شهر	الموجودات
4,429,648	-	-	-	4,429,648	النقد والتقد المعادل
7,583,085	-	-	7,583,085	-	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
1,199,800	-	70,044	-	1,129,756	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
1,447,952	1,447,952	-	-	-	قروض ممنوحة للغير
4,442,765	4,442,765	-	-	-	استثمارات متاحة للبيع
183,505	183,505	-	-	-	استثمار في شركة زميلة
300,000	300,000	-	-	-	استثمار في شركات تابعة غير مجمعة
187,231	187,231	-	-	-	موجودات ثابتة
11,028	11,028	-	-	-	موجودات غير ملموسة
<b>19,785,014</b>	<b>6,572,481</b>	<b>70,044</b>	<b>7,583,085</b>	<b>5,559,404</b>	<b>مجموع الموجودات</b>
					<b>المطلوبات</b>
298,850	-	298,850	-	-	مستحق إلى أطراف ذات صلة
574,944	-	17,145	557,799	-	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
4,619	4,619	-	-	-	مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
<b>878,413</b>	<b>4,619</b>	<b>315,995</b>	<b>557,799</b>	<b>-</b>	<b>مجموع المطلوبات</b>

## (ج) مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي المخاطر الناتجة عن التقلب في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغير في عوامل السوق كمعدلات الفائدة ، معدل تحويل العملات الأجنبية وسعر أدوات الملكية الموضحة كالتالي :

## (1) مخاطر سعر الفائدة

إن الأدوات المالية تتعرض لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر الفائدة . إن أسعار الفائدة الفعلية والفترات التي يتم خلالها إعادة تسعير أو استحقاق الموجودات المالية يشار إليها إذا تم إدراجها في الإيضاحات المتعلقة بها .

يبين الجدول التالي أثر حساسية التغير المعقول المحتمل في أسعار الفائدة ، مع ثبات المتغيرات الأخرى على بيان الدخل لدى الشركة (من خلال أثر تغيير معدل فائدة الإقراض) . ليس هناك تأثير على حقوق ملكية الشركة .

السنة	الزيادة / (النقص) في معدل الفائدة	أرصدة القروض كما في 31 ديسمبر	الأثر على بيان الدخل
2007	+ 50 نقطة أساسية	1,462,578	7,313
قروض (دينار كويتي)			

## (2) مخاطر العملات الأجنبية

تتعرض الشركة لمخاطر العملة الأجنبية والناتجة عن المعاملات التي تتم بعملة غير الدينار الكويتي . ويمكن للشركة تخفيض خطر تعرضها لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال استخدامها لمشتقات الأدوات المالية . وتحرص الشركة على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول ، وذلك من خلال التعامل بعملة لا تتقلب بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي .

يظهر الجدول التالي حساسية التغير المحتمل المعقول في سعر صرف العملات بين عملات أخرى والدينار الكويتي .

السنة	التغير في معدل العملة الأجنبية	الأثر على بيان الدخل	الأثر على حقوق الملكية
2007	+ 5%	55,340	13,670
دولار أمريكي	+ 5%	14,030	250
ريال سعودي			

## (3) مخاطر أسعار أدوات الملكية :

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر تقلبات القيمة العادلة للأداة المالية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد .

يبين البيان التالي أثر التغير المعقول في مؤشرات الملكية على بيان الدخل وحقوق الملكية مع ثبات كل المتغيرات الأخرى كما يلي :

## 31 ديسمبر 2007

مؤشرات السوق	التغير في سعر أدوات الملكية %	الأثر على بيان الدخل	الأثر على حقوق الملكية
سوق الكويت للأوراق المالية	+ 5%	199,140	200,000
سوق السعودية للأوراق المالية	+ 5%	37,486	-

(د) القيمة العادلة للأدوات المالية

يتم تعريف القيمة العادلة بأنها المبلغ الذي يتم به مبادلة أداة في معاملة مالية بين أطراف على دراية وراغبة في إتمام عملية تجارية على أسس متكافئة غير تلك المتعلقة بالبيع الجبري أو التصفية. إن القيمة العادلة يتم الحصول عليها من أسعار السوق المعلنة، نماذج التدفقات النقدية المخصومة وطرق أخرى تعتبر مناسبة. إن القيم العادلة المدرجة للأدوات المالية تعادل تقريبا قيمهم الدفترية كما في 31 ديسمبر نظرا لطبيعة قصر فترة استحقاق هذه الأدوات، باستثناء الاستثمار في أسهم غير مسعرة ضمن الاستثمارات المتاحة للبيع والمشار إليها في إيضاح - (7).

25 - إدارة المخاطر الرأسمالية

إن هدف الشركة عند إدارة مواردها هو المحافظة على قدرتها على الاستمرار، وذلك لتوفير عوائد لحاملي الأسهم ومنافع للمستخدمين الخارجيين، وكذلك للمحافظة على هيكل مثالي لرأس المال لتخفيض التكاليف. وللمحافظة أو لتعديل هيكلية رأس المال يمكن للشركة أن تعدل في مبالغ التوزيعات النقدية المدفوعة للمساهمين أو إصدار أسهم جديدة أو بيع موجودات لتخفيض الديون.

26 - توزيعات أرباح مقترحة

اقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية بواقع 10 فلس للسهم، ويخضع هذا الاقتراح لموافقة الجمعية العمومية السنوية للمساهمين.